بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

برنامج العمل المستقبلي
لتطوير إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية

مطبوعات ٩ وثائقية

مطبوعات وثائقية (٩)

مكتب المتابعة

ص . ب : ٢٦٢٠٣ ـ المنامة ـ البحـرين

هاتف : ٥٣٠٢٠٢ ـ فاكسميلي : ٥٣٠٧٥٣

تلكس : ٩٣٤٨ متابعة بي.إن

تقـديم

في إطار الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الدول العربية الخليجية من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية وتدعيم طاقاتها وزيادة كفاءتها لتنفيذ برامجها الانمائية الطموحة وبلوغ مجتمع الرفاه والتقدم والرخاء .

يأتي اهتمام مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية بضرورة تحديد الوسائل الكفيلة بالنهوض باحصاءات العمل وتطويرها وتحسين استخدامها في مجال تنمية الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة ووضع الأسس الكفيلة بتوحيد منهج وأسلوب إعداد الدراسات والبحوث الاحصائية العمالية وتحقيق التوحيد التدريجي للتعاريف والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال .

وبرنامج العمل المستقبلي لتطوير إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية والذي أعد في ضوء نتائج وأعمال الحلقة الدراسية للكوادر العاملة في إحصاءات العمل والتي قام مكتب المتابعة بتنظيمها بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد بالجمهورية العراقية خلال شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٨م ، وبعد أن حظى بدراسة متعمقة من قبل الأجهزة المعنية بالدول الأعضاء ، فقد جاء اعتماد المجلس له في دورته العاشرة المنعقدة في أبوظبي خلال شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٠م ليجعل منه خطوة أخرى تضاف الى خطوات سابقة ومقدمة لخطوات قادمة على طريق التعاون والتنسيق والتكامل العمالي المشترك بين أقطار الخليج العربي .

والله الموفق ،،،

شـعبان ١٤١٠ هـ
آذار/مارس ١٩٩٠ م

مكتب المتابعة

برنامج العمل المستقبلي
لتطوير إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية

المحتـــوى

		الصفحة من - الى
مقدمـــة	.....	٩
المحور الأول	: المفاهيم والمصطلحات الاساسية ..... وأساليب جمع بيانات واحصاءات العمل	١١ - ١٢
المحور الثاني	: مصادر إحصاءات العمل ودورية البيانات	١٣ - ١٤
المحور الثالث	: تطوير الأجهزة الادارية والتدريب	١٥ - ١٦
المحور الرابع	: اهمية التصنيف المهني في مجال ..... احصاءات العمل	١٧
المحور الخامس	: تطوير التجارب القطرية ..... في الدول العربية الخليجية	١٨

مقـــدمة

في ضوء التوصيات والمقترحات البناءة التي عكستها نتائج وأعمال الحلقة الدراسية للكوادر العاملة في إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية والتي نظمها مكتب المتابعة في بغداد وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالجمهورية العراقية وذلك خلال شهر صفر من عام ١٤٠٩هـ الموافق أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٨م .

وفي ضوء تنفيذ التوصية الصادرة عن الدورة الحادية عشرة للجنة وكلاء وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية المنعقدة في المنامة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨م . قام مكتب المتابعة بإعادة تعميم نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية المذكورة على الأجهزة المعنية بالدول الأعضاء من أجل دراستها وإبداء مرئياتها وملاحظاتها بشأنها ، حيث قام المكتب في ضوء ما تلقاه من ملاحظات ومرئيات وآراء بهذا الشأن بمراجعة وإعداد وصياغة برنامج العمل المستقبلي لتطوير إحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية والذي يعكس توجهات هذه الدول في هذا المجال الحيوي والهام وليكون إطارا عاما للتنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها سعيا للنهوض بإحصاءات العمل وتطوير الأجهزة المختصة ورفع كفاءة الكوادر الفنية العاملة في هذا الحقل .

يغطي برنامج العمل المستقبلي لتطوير إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية المحاور الرئيسية التالية :

١ . المفاهيم والتعريفات وأساليب القياس لاحصاءات العمل .

٢ . أهداف واستخدامات ومصادر إحصاءات العمل ودورية البيانات .

٣ . تطوير الأجهزة المعنية بإحصاءات العمل والتدريب .

٤ . أهمية التصنيف المهني في مجال إحصاءات العمل .

٥ . واقع وأبعاد التجارب القطرية في مجال إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية .

المحور الأول
المفاهيم والمصطلحات الأساسية
وأساليب جمع بيانات وإحصاءات العمل

أولا - في مجال المفاهيم والمصطلحات الأساسية :

حيث أن المفاهيم الدولية الصادرة عن إجتماعات خبراء العمل ومنظمة العمل الدولية هي مبادىء إسترشادية وتوجيهات لتطوير الإحصاءات الوطنية قابلة للمقارنات الدولية .

وبما أن تطبيقها حرفيا قد يعكس مدلولات لا تنسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربية ، لكونها تستند أساسا على خلفية بحثية لتجارب وظروف الدول الصناعية المتقدمة .

ولكون خلفية التكوين الاقتصادي الاجتماعي تتماثل في الدول العربية الخليجية مع تباينات طفيفة ثانوية لا تصل الى جوهر التكوين ، الأمر الذي يتطلب تعديل المفاهيم الدولية وتطويرها لتتلاءم والتطبيق العملي في مجتمعاتنا والذي يشكل بدوره عملا إقليميا متطورا تفرضه الحاجات الآنية والمستقبلية في مجالات مسوح القوى العاملة وإحصاءات العمل .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . إجراء دراسة حول إمكانية توحيد المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الأساسية لإحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية وذلك في ضوء حاجاتها الفعلية مسترشدة بالتوصيات الدولية ومطورة لها وفقا لما تضمنته أبحاث ودراسات أوراق عمل الحلقة الدراسية للكوادر العاملة في إحصاءات العمل ، وما توصلت اليه من نتائج وتوصيات .

٢ . تشكيل لجنة فنية من خبراء إحصاءات العمل في الجهات المعنية بالدول الأعضاء والمنظمات العربية والدولية المختصة بهذا المجال في ضوء نتائج الدراسة المشار اليها أعلاه تقوم بما يلي :

أ - العمل على توحيد المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الأساسية لإحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية .

ب - وضع نموذج لاستمارة إحصائية موحدة لمسوح القوى العاملة وكتيب التعليمات الخاصة بها على أن تخضع هذه الإستمارة للتجربة والتطوير تمهيدا لعرضها على إحدى الدورات القادمة لمجلس الوزراء لإقرارها ووضعها موضع التطبيق .

ج - وضع نموذج لاستمارة خاصة بإحصاءات العمل في القطاعات غير المنظمة تتلاءم وحاجة الدول العربية الخليجية .

ثانيا ـ في مجال أساليب جمع البيانات وإحصاءات العمل :

نظرا للحاجة العامة لتنفيذ المزيد من الدراسات والبرامج العملية الهادفة لتوحيد المناهج والأساليب وتبادل الخبرات في أقطار الخليج العربية .

وبما أن مجلس الوزراء قد أقر في دورته السابعة الإطار العام للدراسات الإحصائية العمالية الذي ناقشته وأوصت به ندوة الدراسات الاحصائية العمالية التي نظمها مكتب المتابعة في الكويت عام ١٩٨٤م .

فإنه يتم التاكيد على أهمية ما يلي :

إستفادة الدول الأعضاء من نتائج وتوصيات ندوة الدراسات الإحصائية العمالية ومراجعة ما تم تنفيذه منها واتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتعميق الإستفادة من الإطار العام للدراسات الإحصائية العمالية المعتمد من قبل المجلس وموافاة مكتب المتابعة بأية مقترحات بشأن تطويره بما يتلاءم مع المستجدات على المستويات المحلية والعربية والدولية .

ثالثا ـ في مجال تعريف البطالة :

حيث أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهورا واضحا لظاهرة البطالة وخاصة بين بعض خريجي التخصصات التعليمية الجامعية وحملة الشهادات الثانوية وبعض المهن .

وبما أن التحديد الكمي والموضوعي لحجم ومدى هذه الظاهرة غير معروف بشكل دقيق مما قد يسبب للعاملين في إحصاءات العمل مشاكل في القياس الكمي لهذه الظاهرة لافتقارها الى التعريف والشروط التي يجب الإعتماد عليها بما ينسجم وواقع أقطار المنطقة .

ولكون هذه الظاهرة لم تحظ بالإهتمام الكافي في عدد من الدول العربية الخليجية نتيجة للإزدهار الذي شهدته المنطقة ولما تقدمه هذه الدول في مجالات التوظيف من خدمات سخية .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . العمل على تطوير أجهزة ومكاتب الإستخدام الرسمية ودعمها بالاختصاصيين المؤهلين في مجال إحصاءات العمل والوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض سبيلها والعمل على تذليلها .

٢ . تجربة تطبيق مفهوم البطالة بمعناها الواسع والعمل على إستخدام هذا المفهوم في القياس لكونه أكثر انسجاما مع واقعنا .

المحـور الثـاني

مصادر إحصاءات العمل ودورية البيانات

أولا ـ في مجال مصادر احصاءات العمل :

بما أن التخطيط العلمي الشامل في مجال تنمية القوى العاملة يعتمد أساسا على قاعدة من البيانات والإحصاءات الدقيقة التي توفر المادة الخام للبحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية ومن ثم رسم السياسات والخطط المستقبلية .

وحيث إن نجاح وتكامل عملية الإستخدام الأمثل للقوى البشرية وتلبية إحتياجات خطط التنمية القومية وتنظيم سوق العمل يرتبط إرتباطا وثيقا وحاسما بمدى توفر قاعدة بيانات دقيقة عن جانبي العرض والطلب من القوى العاملة تؤدي الى تفادي الأضرار المترتبة على اللجوء الى المصادر غير الرسمية وغير الدقيقة ذات الطبيعة المختلفة والمتضاربة .

وبما أن أذون وتصاريح العمل تمثل مصدرا هاما للبيانات الاحصائية عن قطاع كبير من العمالة .

ونظرا لتعدد الجهات التي تقوم بجمع البيانات عن إحصاءات العمل كوزارات العمل والشؤون الاجتماعية والأجهزة المركزية للاحصاء ومكاتب التشغيل الرسمية وغيرها وفق أساليب مختلفة ، سواء عن طريق المسوح أو الإحصاءات الجارية بالإضافة للتعداد العام للسكان .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . وضع إطار لتحديد مجالات ومفردات إحصاءات العمل بما يتناسب مع الإحتياجات الفعلية بالدول العربية الخليجية في هذه المرحلة من نموها الإجتماعي والإقتصادي .

٢ . القيام بعمل تقديرات مستقبلية للقوى العاملة وذلك لإيجاد توازن بين العرض والطلب على القوى العاملة تخدم أغراض خطط التنمية .

٣ . الإهتمام بإحصاءات أذون وتصاريح العمل وتبويب ونشر بياناتها على النحو الذي يبرز خصائص القوى العاملة غير المواطنة واتجاهات التغير فيها .

٤ . العمل على تطوير وتقوية علاقات التعاون الوظيفية بين الأجهزة القطرية المعنية بجمع بيانات إحصاءات العمل من خلال انشاء لجنة أو جهة مركزية للتنسيق في مجال إحصاءات العمل وتوحيد بياناتها والسعي لإيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات التي تؤثر سلبا على عمل تلك الأجهزة وفعالية التنسيق فيما بينها .

ثانيا : في مجال دورية البيانات :

وبما أن إحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية لا تزال تعاني من العديد من المعوقات والمشكلات وأوجه القصور والمتمثلة في جانب منها في عدم الدورية والمواءمة الزمنية لتلك البيانات التي يعوزها الكثير من الدقة والشمول وخاصة في مجال القطاع غير المنظم .

ونظرا لقصور الوسائل والأساليب المستخدمة في معالجة ونشر معلومات وبيانات إحصاءات العمل .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . إجراء المسموح الدورية الخاصة بالقوى العاملة بجانب التعدادات السكانية من أجل توفير سلاسل زمنية منتظمة عن حجم وتركيب قوة العمل مع مراعاة أن يكون ذلك ضمن نظام إحصائي شامل لإحصاءات العمل .

٢ . تركيز الجهد على وضع المعايير الفنية والإجرائية الخاصة بتحديد مدى جودة البيانات الإحصائية من حيث الدقة والشمول والمواءمة الزمنية وإيجاد أسس التقييم المناسبة لبيانات القوى العاملة والتشغيل وتقويمها بغرض التوصل الى معلومات موضوعية أصدق تعبيرا عن الظواهر المدروسة ، وتقليص وتفادي المعلومات عديمة الفائدة من الناحية العملية .

٣ . زيادة الإهتمام بالمعلومات والدراسات التي تعني بتفسير المشكلات والظواهر المستقرة أو الطارئة في مجال القوى العاملة وحركة سوق العمل والتعريف بالعوامل والأسباب الكامنة وراءها بهدف الوصول الى الإستنتاجات الملائمة وفقا لأسلوب البحث التحليلي .

٤ . قيام مكتب المتابعة بإصدار دليل سنوي أو نصف سنوي عن إحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية كبداية لارساء قاعدة معلومات دقيقة وبلوغ الغاية في إقامة بنك معلومات خليجي في المستقبل القريب ، على أن يسبق ذلك إجراء دراسة وافية تأخذ بعين الاعتبار تحديد الهدف الأساسي لبنك المعلومات وتحديد المستفيدين منه واحتياجاتهم وشكل وهيكل المعلومات المطلوبة وتحديد مصادر البيانات والأساليب المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك تحديد أساليب حفظ ومعالجة البيانات لمقابلة إحتياجات المستفيدين منها .

المحـور الثـالث
تطوير الأجهزة الإدارية والتدريب

حيث أن الأجهزة المعنية بإحصاءات العمل بوزارات العمل والشؤون الإجتماعية بالدول الأعضاء لا تزال بحاجة الى التطوير خاصة في مجال دعمها بالاختصاصيين المؤهلين ، وتوفير المزيد من فرص التدريب للعاملين فيها .

ونظرا لتوفر الكثير من الخبرات والامكانيات التي يمكن الاستفادة منها والمتمثلة في الأنشطة التدريبية وبرامج المعونة الفنية المتخصصة التي تقدمها الهيئات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة .

وبما أن تطور الامكانات التقنية والفنية جزء أساسي من عملية تطوير أداء وعمل الأجهزة المعنية .

وحيث أن إنتاج وتوفير البيانات الاحصائية عن قوة العمل تتجه بالضرورة لسد حاجات المستخدمين لهذه البيانات والعاملين في مجال التخطيط والتحليل وإنجاح تحقيق الإستخدام الأمثل والكامل للقوى العاملة والموارد البشرية .

وبغية سد النقص الذي يواجهه مستخدمو البيانات الإحصائية وبهدف تحديد الأولويات المطلوبة آنيا وتوفير الجهد والمال .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . تطوير الجهاز الإداري والفني الذي تتولد عنه بيانات إحصاءات العمل وذلك من حيث تحسين أساليب ومنهجية جمع تلك البيانات الاحصائية وزيادة إمكانية تطويرها وشموليتها وتحليلها وفرص نشرها .

٢ . التعرف على الكفاءات الإحصائية العاملة في الدول العربية الخليجية وتحديد مستويات كفاءتها وطبيعة وظيفتها وفرص التدريب المتاحة لها ، وذلك من خلال تكليف مكتب المتابعة وبالتنسيق مع اللجنة الفنية لخبراء إحصاءات العمل المقترح تشكيلها بإجراء دراسة مسحية شاملة عن الأجهزة الفنية المختصة العاملة في مجال الإحصاءات والدراسات العمالية .

٣ . أن يقوم مكتب المتابعة بالتعرف على الأنشطة والبرامج المتخصصة في مجال إحصاءات العمل والتي تنظمها الهيئات والمنظمات العربية والدولية في مجال إحصاءات العمل وتحقيق أفضل إستفادة ممكنة من هذه الأنشطة والبرامج والسعي لزيادة الإستعانة بخبراتها ومعونتها في هذا المجال ومحاولة تنسيق هذه المعونة على المستوى الخليجي .

٤ . إعطاء المزيد من الأهمية لتنفيذ البرامج التدريبية والأنشطة في مجال إحصاءات العمل وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل وعقد ندوات علمية

متخصصة للعاملين في مجال إحصاءات العمل بهدف تزويدهم بالمعلومات الحديثة وتطوير مهاراتهم وإتاحة الفرصة لمناقشة أبرز المشكلات التي تواجه إحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية .

٥ . العمل على تطوير وسائل جمع المعلومات وإدخال التقنيات الحديثة في مجال تجهيز البيانات الإحصائية واستثمار الحاسوب الآلي في عمليات معالجة وتحليل البيانات الإحصائية وإيجاد برامج نموذجية مشتركة يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال .

٦ . العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة بتوثيق الصلات وتعزيز قنوات الإتصال بين منتجي معلومات القوى العاملة والمستفيدين منها ، ودعم وسائل التشاور فيما بينهم لتحديد الأولويات ورسم برامج العمل المناسبة .

المحـور الرابـع
أهمية التصنيف المهني في مجال إحصاءات العمل

وحيث أن مشروع الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني وإجراءات تطبيقه وتطويره من شأنها أن تخلق فرصة ثمينة لمعالجة أوجه الخلل الناتجة عن ذكر مهن مختلفة عن تلك التي تتم مزاولتها بالفعل إضافة الى الدور الهام والفعال الذي يمكن أن يلعبه مشروع الدليل في كافة المجالات الإحصائية والتخطيطية المتعلقة بالقوى العاملة .

وبما أن بيانات إحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية عن المهن التي يمارسها غير المواطنين وتأكيد مباشرتهم للمهن التي استقدموا من أجلها تعوزها الدقة .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . التأكيد على أهمية متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتطبيق وتطوير الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني وذلك في ضوء القرار رقم (٤) الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس بشأن إعتماد الدليل وإجراءاته التنفيذية الاسترشادية للتطبيق والتطوير .

٢ . العمل على إيجاد نظام موحد لاختبار المهارة المعيارية لاستخدامه من أجل توفير بيانات دقيقة عن المهن التي يمارسها العمال غير المواطنين للتأكد من تناسب مهاراتهم مع الإحتياجات التي استقدموا من أجلها .

المحـور الخامـس
تطوير التجارب القطرية في الدول العربية الخليجية

وحيث أن مؤشرات ومقاييس الأداء الإقتصادي تظهر مدى الإستفادة من إحصاءات العمل على مستوى التخطيط الإقتصادي ومستوى النشاط للوحدات الإنتاجية والعوامل المؤثرة على تطورها ، مما يؤكد العلاقة المتبادلة بين الواقع العملي والوصفي والتجريبي من ناحية ومتطلبات المفاهيم وإطار البيانات وأساليب القياس من ناحية أخرى .

وتأكيدا للتماثل الجوهري في خلفيات التكوين الإقتصادي والإجتماعي في دول الخليج العربي .

وبغية الإستفادة القصوى من التجارب المحلية للدول الأعضاء والاسترشاد بالتجارب العربية والدولية وتوصيات مؤتمرات خبراء إحصاءات العمل .

فإن هذا الأمر يتطلب القيام بما يلي :

١ . عقد إجتماع فني لإحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية يشارك به خبراء من الأجهزة المعنية بالدول الأعضاء والمنظمات العربية والدولية المتخصصة في هذا المجال .

٢ . يتولى هذا الإجتماع مهمة تحديد الأساليب والمقاييس الإحصائية في مجال إحصاءات العمل في الدول العربية الخليجية وإصدار الكتيبات المنهجية التعليمية الاسترشادية للمساعدة في تطبيقها بشكل موحد .

***

رقم الايداع في المكتبة العامة
٩٢٦ د.ع/١٩٩٠

طبع في المؤسسة العربية للطباعة والنشر د. م. م. - البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

مكتب المتابعة ـ مطبوعات وثائقية (٩)